

Distr.: General
6 December 2006
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للدانمرك لدى الأمم المتحدة

تجدون طيه تقييماً لأعمال مجلس الأمن أثناء رئاسة الدانمرك في حزيران/يونيه ٢٠٠٦
(انظر المرفق). وأعد هذا التقييم تحت مسؤوليتي، بعد التشاور مع أعضاء المجلس الآخرين.
وأكون ممتنة لو عملتم على تعميم هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة من وثائق مجلس
الأمن.

(توقيع) إلين مارغريته لوي

السفير

الممثل الدائم للدانمرك لدى الأمم المتحدة



مرفق الرسالة المؤرخة ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للدايمرك لدى الأمم المتحدة

تقييم أعمال مجلس الأمن أثناء رئاسة الدايمرك (حزيران/يونيه ٢٠٠٦)

مقدمة

تناول مجلس الأمن، أثناء رئاسة الدايمرك في حزيران/يونيه ٢٠٠٦، طائفة عريضة من القضايا، من بينها السودان، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والعراق، وليبيريا، ولبنان. وأوفد مجلس الأمن بعثات لزيارة السودان وتشاد، وكذلك جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وخلال شهر حزيران/يونيه، عقد المجلس ٢٥ جلسة رسمية، وأجرى مشاورات غير رسمية في عشر مناسبات، واعتمد ١٢ قراراً وأربعة بيانات رئاسية. كما أدلى الرئيس ببيانين للصحافة باسم المجلس.

وفي ٢ حزيران/يونيه، وبعد إقرار برنامج عمل المجلس، أحاط الرئيس الصحافة علماً بالبرنامج. كما اجتمع الرئيس مع كل من رئيس الجمعية العامة ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي لاطلاعهما على برنامج عمل مجلس الأمن.

أفريقيا

بعثة مجلس الأمن إلى السودان وتشاد

في ٢ حزيران/يونيه، وفي مشاورات غير رسمية عقدت قبل إيفاد بعثة مجلس الأمن إلى السودان وتشاد في الفترة من ٤ إلى ١٠ حزيران/يونيه، استمع المجلس إلى إحاطة من الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، هادي العنابي، عن الحالة في البلدين المعنيين.

وفيما يتعلق بالسودان، كان التركيز ينصب على تصميم المجلس على العمل مع حكومة السودان والاتحاد الأفريقي وسائر الأطراف للمساعدة في معالجة مختلف المشاكل التي تواجه السودان، وبخاصة أهمية تنفيذ اتفاق سلام دارفور تنفيذاً كاملاً على جناح السرعة. وكر المجلس تأكيد تأييده لتحويل بعثة الاتحاد الأفريقي في دارفور إلى عملية تابعة للأمم المتحدة. بموافقة حكومة السودان، مع دعوة الأطراف في الوقت ذاته إلى العمل في هذا الصدد مع الحكومة والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والدولية والدول الأعضاء. وأعرب مجلس الأمن عن قلقه من أن استمرار أعمال العنف في دارفور يمكن أن يفاقم من التأثير السلبي على بقية أنحاء السودان، فضلاً عن المنطقة بأسرها، بما في ذلك تشاد

وجمهورية أفريقيا الوسطى. وفيما يتعلق بعملية السلام بين الشمال والجنوب، ركز المجلس على التقدم المحرز في تنفيذ اتفاق السلام الشامل.

وفي ١٥ حزيران/يونيه، وفي جلسة مفتوحة، استمع المجلس إلى إحاطة من ممثل المملكة المتحدة، السير إمبر جونز باري، رئيس بعثة مجلس الأمن إلى السودان وتشاد. واستكملت الإحاطة ببيان أدلى به ممثل فرنسا، جان مارك دي لاسابليير، الذي اشترك في رئاسة زيارة تشاد، وبيان أدلى به ممثل الكونغو، بازيل إكويي، عن زيارة مقر الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا.

وعقب إصدار تقرير بعثة مجلس الأمن إلى السودان وتشاد (S/2006/433)، عقد المجلس جلسة عامة. وأثناء الجلسة، أعرب ممثل السودان عن قلقه إزاء أنشطة الأطراف التي لم توقع اتفاق سلام دارفور داخل السودان وخارجه على حد سواء. وأعرب ممثل تشاد عن قلقه مشابه إزاء أنشطة الحركات المتمردة داخل أراضي بلده.

السودان

في ١٤ حزيران/يونيه، وفي جلسة مفتوحة، قدم المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، لويس مورينو-أوكامبو إحاطة للمجلس، وقدم تقريره الثاني بموجب القرار ١٥٩٣ (٢٠٠٥) عن التحقيق الذي أجري بشأن الحالة في دارفور. وفور انتهاء جلسة الإحاطة، عقد المجلس جلسة خاصة قام فيها أعضاء المجلس بإبداء تعليقاتهم وطرح أسئلتهم. وكما هو متفق عليه بين أعضاء المجلس، شارك وفد السودان في الجلسة الخاصة. وخلال تبادل الآراء مع المدعي العام، لاحظ أعضاء المجلس بقلق بالغ خطورة الجرائم التي كشفت عنها عملية التحقيق التي أجرتها المحكمة. وأكدوا ضرورة التعاون الوثيق بين المحكمة وحكومة السودان، فضلاً عن الاتحاد الأفريقي، أثناء التحقيقات التي تجريها المحكمة. وشدد المدعي العام بصفة خاصة على حماية الشهود كشرط لازم لإجراء تحقيقات سليمة داخل السودان. وتلقى المجلس بارتياح بياناً أدلى به ممثل السودان وأكد فيه أن حكومته ستعاون تعاناً تاماً مع المحكمة.

وفي ٢٧ حزيران/يونيه، وفي مشاورات غير رسمية، وفي حضور الأمين العام، استمع مجلس الأمن إلى إحاطة من وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، جان - ماري غيهينو، عن النتائج الأولية لبعثة التقييم المشتركة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في دارفور، التي اختتمت عملها مؤخراً. وكان توسيع نطاق ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان، وفقاً لاتفاق سلام دارفور، يتطلب تعزيز البعثة على وجه الاستعجال. وينبغي أن يكون تعزيز البعثة بغرض تحويلها إلى عملية تابعة للأمم المتحدة تتسم بطابع أفريقي واضح وتحظى بموافقة

حكومة السودان. وشجع الأعضاء بقوة على تكثيف الحوار مع حكومة السودان للحصول على موافقتها على إنشاء عملية تابعة للأمم المتحدة في دارفور. وأفاد المجلس أنه يتطلع إلى تلقي التقرير النهائي لبعثة التقييم المشتركة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في دارفور، فضلاً عن تقرير يتضمن توصيات الأمين العام.

بعثة مجلس الأمن إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية

في ٢ حزيران/يونيه، وفي مشاورات غير رسمية، استمع المجلس إلى إحاطة من الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام عن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في سياق التحضير لبعثة مجلس الأمن الموفدة إلى كينشاسا في الفترة من ١٠ إلى ١٢ حزيران/يونيه. وكانت الأعمال التحضيرية للانتخابات تجري بصورة طيبة، كما كانت الحالة الأمنية العامة تتسم بالهدوء النسبي، وإن ظلت القوى السلبية تزعزع الاستقرار في البلد، وبخاصة في الأجزاء الشرقية منه.

وفي ١٦ حزيران/يونيه، وفي جلسة مفتوحة، قدم ممثل فرنسا، جان مارك دي لاسابليير، الذي رأس بعثة مجلس الأمن إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، إحاطة عن الزيارة التي قامت بها البعثة.

جمهورية الكونغو الديمقراطية

في ٣٠ حزيران/يونيه، اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار ١٦٩٣ (٢٠٠٦)، بتمديد ما أذن به من تعزيز لبعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦. كما طلب المجلس من جميع المؤسسات والأطراف الكونغولية أن تكفل إجراء انتخابات حرة ونزيهة وسلمية، وأن تضمن التقيد بالجدول الزمني المحدد.

كوت ديفوار

في ٢ حزيران/يونيه، اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار ١٦٨٢ (٢٠٠٦)، الذي أذن فيه بتعزيز عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار بقوات إضافية يصل قوامها إلى ١ ٥٠٠ جندي لمدة تستمر حتى ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦.

ليبيريا

في ١٣ حزيران/يونيه، ومع التسليم بالحاجة إلى إنشاء قوات أمن ليبيرية جديدة مؤهلة ومدربة للاضطلاع بمزيد من المسؤولية عن الأمن الوطني، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ١٦٨٣ (٢٠٠٦)، برفع الحظر جزئياً على توريد الأسلحة إلى ليبيريا.

وفي ١٦ حزيران/يونيه، وفي مشاورات غير رسمية، استمع مجلس الأمن إلى إحاطة من الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام عن آخر التطورات في ليبيريا استناداً إلى التقرير الأخير المقدم من الأمين العام (S/2006/376). وقد أحرزت الحكومة الجديدة تقدماً مشجعاً، منذ توليها مقاليد الحكم، وأصبحت الحالة الأمنية تتسم بالاستقرار بوجه عام. وظل الاستقرار النسبي يستند في المقام الأول إلى وجود بعثة مجلس الأمن لحفظ السلام هناك. ووفقاً لولاية البعثة، فقد قامت باعتقال الرئيس الليبيري السابق تشارلز تاييلور واحتجازه عندما سامته السلطات النيجيرية إلى الحكومة الليبيرية، ونقلته على الفور إلى فريتاون، ثم إلى المحكمة الخاصة لسيراليون. وخلال المشاورات، استمع المجلس أيضاً إلى إحاطة قدمتها رئيسة لجنة الجزاءات الخاصة بليبيريا، ممثلة الدائمك، إلين مارغريته لوي. وأبلغت الرئيسة زملاءها بنظر اللجنة في آخر تقرير لفريق الخبراء وبالتقدم الذي أحرز الليبيريون في الوفاء بمعايير الجزاءات المتعلقة بالماس والأخشاب.

وفي ٢٠ حزيران/يونيه، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ١٦٨٩ (٢٠٠٦)، بتمديد الحظر المفروض على استيراد الماس الخام الليبيري لمدة ستة أشهر حتى يمكن وضع نظام فعال لإصدار شهادات المنشأ لتجارة الماس. وبعد الإقرار بالجهود الأخيرة التي بذلتها الحكومة في قطاع الأخشاب، قرر المجلس عدم تحديد سريان الجزاءات المتعلقة بالأخشاب، وإن كان قد قرر استعراض القرار بعد ٩٠ يوماً، وتحديد العمل بالتدابير ما لم يُبلغ المجلس في ذلك الحين بإقرار التشريع المتعلق بالأحراج. كما جدد المجلس ولاية فريق الخبراء.

سيراليون

في ١٦ حزيران/يونيه، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ١٦٨٨ (٢٠٠٦)، بشأن محاكمة الرئيس الليبيري السابق تشارلز تاييلور. وبعد أن قرر المجلس أن استمرار وجود تشارلز تاييلور في المنطقة دون الإقليمية يشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين في المنطقة، مهد القرار الطريق أمام نقل تاييلور إلى هولندا ليُحاكم أمام المحكمة الخاصة بسيراليون.

الصومال

في ٨ حزيران/يونيه، وفي مشاورات غير رسمية، قدم الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، تولياميني كالوموه، إحاطة إلى مجلس الأمن عن الحالة في الصومال استناداً إلى آخر تقرير مقدم من الأمين العام (S/2006/418). وأعرب المجلس عن قلقه البالغ إزاء التصعيد الأخير في أعمال العنف، وحث جميع الأطراف على استئناف الحوار مع المؤسسات الاتحادية الانتقالية والامتثال تماماً للحظر المفروض على توريد الأسلحة، وتجنب أي زعزعة أخرى للاستقرار. وأكد المجلس مجدداً دعمه لكل الجهود المبذولة من أجل المصالحة، وبخاصة جهود الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية.

وفي ١٩ حزيران/يونيه، وفي مشاورات غير رسمية، استمع المجلس إلى إحاطة من الممثل الخاص للأمين العام، فرانسوا لونسيني فال، عن زيارته الأخيرة إلى المنطقة. ومع ظهور اتحاد المحاكم الإسلامية، رسم صورة عامة لعدد السيناريوهات للمستقبل القريب في الصومال. وشدد المجلس على ضرورة الحوار في إطار الميثاق الاتحادي الانتقالي، وأكد مجدداً أنه سينظر في رفع الحظر المفروض على توريد الأسلحة بصورة جزئية عند تلقيه الخطة الوطنية لتحقيق الأمن والاستقرار، فضلاً خطة مفصلة للبعثة.

بوروندي

في ٢٧ حزيران/يونيه، وفي مشاورات غير رسمية، استمع المجلس إلى إحاطة من الممثل الخاص بالنيابة للأمين العام في بوروندي، نور الدين ساتي، عن الحالة في بوروندي استناداً إلى آخر تقرير مقدم من الأمين العام (S/2006/429). وقد وصفا للتقدم الإيجابي المحرز في مفاوضات السلام بين حكومة بوروندي وقوات التحرير الوطنية، وفك ارتباط عملية الأمم المتحدة في بوروندي تدريجياً.

وفي ٣٠ حزيران/يونيه، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ١٦٩٢ (٢٠٠٦)، بتمديد ولاية عملية الأمم المتحدة في بوروندي حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. كما رحب القرار باعتزام الأمين العام أن ينشئ في نهاية فترة الستة أشهر مكتباً للأمم المتحدة ليحل محل البعثة، كما مدد حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ الإذن الصادر للأمين العام بأن ينقل مؤقتاً عناصر من عملية الأمم المتحدة في بوروندي إلى بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

آسيا

تيمور - ليشتي

في ١٣ حزيران/يونيه، عقد المجلس جلسة عامة عن الحالة في تيمور - ليشتي، استمع فيها إلى إحاطة من الأمين العام، ومبعوثه الخاص إلى تيمور - ليشتي، إيان مارتين، وممثلي تيمور - ليشتي والبلدان الأربعة التي استجابت لطلب تيمور - ليشتي للمساعدة في قطاعي الشرطة والجيش: وهي استراليا، والبرتغال، وماليزيا، ونيوزيلندا. وابلغ الأمين العام المجلس بأنه قد طلب إلى المفوض السامي لحقوق الإنسان الاضطلاع بدور قيادي في إنشاء لجنة تحقيق خاصة مستقلة لاستعراض الحوادث الأخيرة التي أسهمت في الأزمة، وفقا لما طلبته تيمور - ليشتي. وقدم المبعوث الخاص تقريرا عن زيارته الأخيرة لتيمور - ليشتي، حيث لمس تأييدا واسعا من مختلف قطاعات السكان، بما في ذلك الحكومة، لعدة أمور منها وجود قوة شرطة رادعة تابعة للأمم المتحدة، وتدريب الشرطة الوطنية، وتقديم مساعدة كبيرة للانتخابات التي ستجري عام ٢٠٠٧، واستمرار دعم الأمم المتحدة لعملية المصالحة بين الأطراف، وإجراء تحقيق مستقل في الأحداث الأخيرة.

وفي ٢٠ حزيران/يونيه، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ١٦٩٠ (٢٠٠٦)، بتمديد ولاية مكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي لمدة شهرين إضافيين بغرض التخطيط لدور الأمم المتحدة مستقبلا.

الشرق الأوسط

قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك

في ٦ حزيران/يونيه، استمع مجلس الأمن إلى إحاطة من الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، السيد هادي العنابي، استنادا إلى آخر تقرير مقدم من الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك (S/2006/333). وقد أوصى الأمين العام في تقريره بتمديد ولاية القوة لمدة ستة أشهر.

وفي ١٣ حزيران/يونيه، اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار ١٦٨٥ (٢٠٠٦)، بتمديد ولاية القوة حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. وفي بيان رئاسي (S/PRST/2006/26)، أعرب المجلس عن قلقه بوجه عام إزاء الحالة في الشرق الأوسط.

لجنة التحقيق الدولية المستقلة

في ١٤ حزيران/يونيه، استمع المجلس في جلسة عامة إلى إحاطة قدمها سيرج براميرتز، رئيس لجنة التحقيق الدولية المستقلة، عن التقدم المحرز في التحقيق في اغتيال رئيس الوزراء اللبناني السابق رفيق الحريري و٢٢ آخرين في شباط/فبراير ٢٠٠٥. وقدم براميرتز تقريره الرابع (S/2006/375)، وأفاد أن التحقيق لا زال آخذاً في التطور، وأنه يجري حالياً مشروعاً للتحقيقات، تتعلق في المقام الأول بالجوانب الفنية (دراسة الأدلة الجنائية والاتصالات). وكانت اللجنة تعمل بهدف وضع نظرية موحدة بشأن تخطيط الجريمة وتنفيذها. وكان مستوى المساعدة المقدمة من الجمهورية العربية السورية إلى اللجنة خلال الفترة التي يغطيها التقرير مرضياً بصفة عامة. وعلاوة على ذلك، ظل التعامل مع السلطات اللبنانية ممتازاً على جميع المستويات. وأجريت مشاورات غير رسمية بعد الجلسة. وأيد أعضاء المجلس بوجه عام استمرار اللجنة في تقديم المساعدة الفنية إلى السلطات اللبنانية في التحقيقات التي تجريها بشأن ١٤ هجوماً آخرين وقعوا في لبنان منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤. وعلاوة على ذلك، أيد أعضاء المجلس تمديد ولاية اللجنة لمدة سنة أخرى.

وفي ١٥ حزيران/يونيه، اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار ١٦٨٦ (٢٠٠٦)، بتمديد ولاية لجنة التحقيق الدولية المستقلة حتى ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٧. وطلب المجلس إلى اللجنة أن تواصل إبلاغه بالتقدم المحرز في التحقيق بشكل فصلي، أو في أي وقت آخر تراه مناسباً.

الحالة في الشرق الأوسط، بما فيها قضية فلسطين

في ٢١ حزيران/يونيه، وفي جلسة مفتوحة، قدم وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، إبراهيم غمباري، إحاطة إلى المجلس عن الحالة في الشرق الأوسط. ووصف تصاعد التوتر وتزايد أعمال العنف، فيما بين الفلسطينيين وفي الصراع مع إسرائيل على حد سواء. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، لقي ٦٤ فلسطينياً وإسرائيلياً واحد مصرعهم. وكانت الخسائر الناجمة عن أعمال العنف قاسية بصفة خاصة بالنسبة للمدنيين الفلسطينيين في غزة. ورغم استمرار أعمال العنف، اتخذت بعض خطوات إيجابية لتهدئة الوضع الذي ظل هشاً للغاية بوجه عام. وفيما يتعلق بلبنان، اندلعت أعمال عنف عبر الخط الأزرق في ٢٨ أيار/مايو. غير أنه في الفترة التي أعقبت ذلك، ظل الخط الأزرق هادئاً. وفي مشاورات غير رسمية أجريت عقب الإحاطة، أعرب أعضاء المجلس عن أسفهم للعدد الكبير من الخسائر في الأرواح، وذكروا الأطراف بالتزاماتها بموجب القانون الدولي.

وفي ٣٠ حزيران/يونيه، عقد المجلس جلسة عامة عن الحالة في الشرق الأوسط، بما فيها قضية فلسطين. واستمع المجلس إلى إحاطة من الأمين العام للشؤون السياسية، التي

أشارت إلى الإحداث الأخيرة، بدءاً بالهجوم العسكري الفلسطيني الذي أسفر عن اختطاف أحد أفراد قوات الدفاع الإسرائيلية، وما أعقب ذلك من عمليات عسكرية إسرائيلية توغلت في غزة. وحثت جميع الأطراف على ممارسة ضبط النفس والتصرف بحكمة وبما يتفق مع القانون الدولي. وقالت إنه يجب إطلاق سراح العريف جلعاد شاليط، كما يجب على السلطة الفلسطينية العمل من أجل وقف الهجمات الصاروخية العشوائية ضد إسرائيل. وفي الوقت ذاته، فإن المدنيين الفلسطينيين يجب ألا يدفعوا ثمن هذه الأعمال، كما يجب على إسرائيل أن تكف عن تدمير البنية الأساسية المدنية، وأن تكفل حماية المدنيين، وأن تسمح بتوصيل المساعدة الإنسانية.

وخلال المناقشة التي أعقبت ذلك، وشارك فيها نحو ٤٠ متكلماً، دعا المندوبون إلى إطلاق سراح جلعاد شاليط على الفور ودون شروط، وحثوا إسرائيل على ممارسة أقصى قدر من ضبط النفس في هذه الأزمة. وكان احتجاجاً أعضاء من الحكومة والسلطة التشريعية الفلسطينية مبعث قلق خاص للعديد من الوفود، كما كان توفير الحماية للمدنيين، الفلسطينيين والإسرائيليين على حد سواء، محل اهتمام العديد من الوفود أيضاً. ودعوا إلى استئناف عملية السلام، محذرين من أن المزيد من التصعيد يمكن أن يعرض للخطر استقرار المنطقة برمتها.

العراق

لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش

في ٨ حزيران/يونيه، وفي مشاورات غير رسمية، استمع المجلس إلى إحاطة الرئيس التنفيذي بالنيابة للجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش، ديمتريوس بيريكوس، استناداً إلى التقرير الأخير المقدم من اللجنة (S/2006/342). وأكملت اللجنة إعداد موجز الخلاصة التجميعية لأسلحة العراق المحظورة، وهو ما أثنت عليه هيئة المفوضين. وتسعى اللجنة الآن إلى إصدار الموجز كتقرير مقدم إلى المجلس. وعلاوة على ذلك، تعتزم حكومة العراق الانضمام إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وقد زودت اللجنة حكومة العراق في ٣٠ أيار/مايو بالوثائق اللازمة لكي تمضي الحكومة قدماً في خططها للانضمام إلى الاتفاقية.

القوة المتعددة الجنسيات وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق

في ١٥ حزيران/يونيه، وفي جلسة مفتوحة، استمع المجلس إلى بيان عن الحالة في العراق أدلى به وزير خارجية العراق، هوشيار زيباري، وإلى بيان عن أنشطة القوة المتعددة الجنسيات في العراق أدلى به ممثل الولايات المتحدة الأمريكية، جون بولتون. واستمع المجلس

إلى إحاطة من الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، أنجيلا كين، استنادا إلى آخر تقرير مقدم من الأمين العام عن أنشطة البعثة (S/2006/360). وعقب الإحاطة، عقد المجلس جلسة خاصة بمشاركة وزير خارجية العراق.

وفي بيان أدلى به الرئيس إلى الصحافة، أوضح أن أعضاء المجلس اتفقوا على استمرار ولاية القوة المتعددة الجنسيات في العراق وفقا للقرار ١٦٣٧ (٢٠٠٥)، وبناء على طلب حكومة العراق المنتخبة حديثا. كما اتفق أعضاء المجلس على استمرار الترتيبات ذات الصلة المتعلقة بصندوق تنمية العراق والمجلس الدولي للمشورة والمراقبة وفقا لقرار ١٦٣٧ (٢٠٠٥). وبالإضافة إلى ذلك، رحب الأعضاء في البيان الصادر إلى الصحافة باكتمال تشكيل حكومة العراق المنتخبة دستوريا. وحثوا جميع العراقيين على المشاركة بصورة سلمية في العملية السياسية. وكرروا تشجيعهم الحكومة الجديدة على العمل دون كلل لتشجيع المصالحة الوطنية وإشاعة مناخ رافض للطائفية.

أوروبا

قبرص

في ٢ حزيران/يونيه، وفي مشاورات غير رسمية، استمع المجلس إلى إحاطة من الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، عن قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، استنادا إلى آخر تقرير مقدم من الأمين العام (S/2006/315). وأوجز العناصر الرئيسية في التقرير، وأشار إلى توصية الأمين العام بتمديد ولاية القوة بتشكيلها الحالي لمدة ٦ أشهر أخرى. واتفق أعضاء المجلس بوجه عام مع تقييم الأمين العام الذي أفاد أن الحالة ظلت هادئة ومستقرة في الجزيرة، وأعربوا عن تأييدهم لعمل القوة. وأيد كل أعضاء المجلس توصية الأمين العام بتمديد ولاية القوة حتى ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦.

وفي ١٥ حزيران/يونيه، اعتمد القرار ١٦٨٧ (٢٠٠٦) بتمديد ولاية القوة.

كوسوفو، صربيا

في ٢٠ حزيران/يونيه، عقد المجلس جلسة عامة عن الحالة في كوسوفو، صربيا. وشاركت في الجلسة رئيسة مركز التنسيق في صربيا والجبل الأسود وفي جمهورية صربيا لكوسوفو وميتوهيا، ساندا راسكوفيتش - إيفيتش.

وعرض الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، سورين جيسن - بيترسن، آخر تقرير مقدم من الأمين العام (S/2006/361)،

وأشار إلى التقدم المحرز في تنفيذ المعايير أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، وإلى إظهار الإرادة السياسية والقدرة على التعجيل بقوة الدفع في تنفيذ المعايير من جانب القادة السياسيين الجدد في بريشتينا. بيد أنه أشار إلى أن المصالحة تتوقف على ما يشعر به السكان أنفسهم. وما زال يلزم تحقيق المزيد من التقدم، وبخاصة في مجال سيادة القانون، وفي الجهاز القضائي بوجه عام. وأعرب الممثل الخاص عن أسفه لأن ممثلي صرب كوسوفو قد اختاروا ألا يشاركوا في المؤسسات الانتقالية في كوسوفو.

وعرضت رئيسة مركز التنسيق على المجلس موقف صربيا والجبل الأسود، وشددت على أن بلغراد لا تتفق مع التقييم الإيجابي نسبيا الذي أورده الأمين العام وممثله الخاص لتنفيذ المعايير. فالموقف في كوسوفو يتسم، من وجهة نظر بلغراد، بأعمال عنف ذات دوافع إثنية ضد غير الألبان، فضلا عن الفساد والجريمة المنظمة. بيد أنها اتفقت مع الأمين العام على أن عدم مشاركة صرب كوسوفو في المؤسسات الانتقالية يُعد مشكلة، وإن أشارت إلى أن المشاركة التي يعرضها ألبان كوسوفو لا يمكن أن توصف بأنها مشاركة ذات معنى.

مسائل أخرى

التهديدات للسلام والأمن الدوليين نتيجة للأعمال الإرهابية

في ٣ حزيران/يونيه، وفي بيان أدلى به رئيس المجلس للصحافة، أدان أعضاء المجلس بأشد العبارات الهجوم الذي تعرض له العاملون في السفارة الروسية في بغداد في ٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، والذي أسفر عن مصرع أحد العاملين في السفارة واختطاف أربعة آخرين، من بينهم أحد الدبلوماسيين.

وفي ٢٩ حزيران/يونيه، وفي بيان رئاسي (S/PRST/2006/29)، أدان المجلس بأشد العبارات قيام مجموعة من الإرهابيين باختطاف وقتل أعضاء في البعثة الدبلوماسية الروسية في العراق.

المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة ورواندا

في ٧ حزيران/يونيه، وفي جلسة عامة، قدم رئيسا المحكمتين الدوليتين ليوغوسلافيا السابقة ورواندا، وكذلك المدعيان العامان بهما، إحاطة إلى المجلس عن تنفيذ استراتيجيتي إنجازهما. ورغم الجهود المبذولة في هذا الصدد، فإن بعض المتهمين لا زالوا مطلقي السراح، وهو ما يشكل عقبة خطيرة. وشجع أعضاء المجلس كل الدول على التعاون تماما، كما شجعوا المحكمتين على مواصلة بذل جهودهما للإسراع بعقد المحاكمات. وعلاوة على ذلك، شجع الأعضاء المحكمتين على مواصلة استراتيجيتيهما لإنجاز عملهما، واعتبرا أن نقل أنته غوتوفينا إلى المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة يمثل خطوة بارزة، وأنه يتعين على بلدان

المنطقة مواصلة تعاونها الوثيق لتقديم المتهمين الآخرين إلى المحكمتين. كما أحاط رئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة المجلس علما باستمرار التحقيق في وفاة سلوبودان ميلوسيفيتش وميلان بابيتش، وإجراء التحقيق الخارجي الذي قام به خبراء مستقلون.

تعزيز القانون الدولي: سيادة القانون وصوصون السلام والأمن الدوليين

في ٢٣ حزيران/يونيه، تولى وزير خارجية الدانمرك، بير ستينغ مولر، رئاسة مناقشة مفتوحة عن تعزيز القانون الدولي: سيادة القانون وصوصون السلام والأمن الدوليين. كما شارك في المناقشة المفتوحة كل من رئيسة محكمة العدل الدولية، القاضية روزالين هيغز، والمستشار القانوني للأمم المتحدة، نيكولا ميشيل. وفي ختام المناقشة، اعتمد المجلس بياناً رئاسياً (S/PRST/2006/28). وأكد أعضاء المجلس مجدداً التزامهم بالقانون الدولي، وشددوا على أنهم ملتزمون بالتسوية السلمية للمنازعات ويؤيدونها بنشاط، بما في ذلك من خلال اللجوء إلى محكمة العدل الدولية. وأكدوا أن العدالة وسيادة القانون عنصر لا غنى عنه في إقرار السلام الدائم، وأن مجلس الأمن يضطلع بدور هام في مكافحة ظاهرة الإفلات من العقاب. ويعتبر أعضاء المجلس الجزاءات بمثابة أداة هامة في صون السلام والأمن الدوليين وإعادة إقرارهما، وأوضحوا أنهم ملتزمون بكفالة وجود إجراءات عادلة وواضحة لإدراج الكيانات والأفراد في قوائم الجزاءات ورفعهم منها.

حماية المدنيين في الصراعات المسلحة

في ٢٨ حزيران/يونيه، عقد المجلس مناقشة مفتوحة عن حماية المدنيين في الصراعات المسلحة. وقدم وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، يان إيغلاند، إحاطة إلى المجلس عن الوضع الراهن للعديد من المدنيين المتضررين من الصراعات المسلحة في كافة مناطق العالم. وأشار إلى أن ثمة علامات على التقدم في الجهود المبذولة لتحسين حماية المدنيين في الصراعات، وإن كان قد شدد على أن أعداد المدنيين الأبرياء الذين يلقون حتفهم، والذين يعيشون في ظل التهديد المستمر للعنف، هي أعداد لا يمكن قبولها.

قبول أعضاء جدد

في ٢١ حزيران/يونيه، اعتمد المجلس بالتركية القرار ١٦٩١ (٢٠٠٦)، بتوصية الجمعية العامة بقبول جمهورية الجبل الأسود عضواً في الأمم المتحدة. وفي بيان رئاسي (S/PRST/2006/27)، أحاط المجلس علماً بارتياح كبير بالتزام جمهورية الجبل الأسود رسمياً بالتمسك بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والوفاء بجميع الالتزامات الواردة فيه.